❖ حرية المعلومات.. حق إنساني:

❖ د عدنان لفتة..3-يونيو 2021

☒ أساسيات حاجة المجتمع إلى المعلومات:

تعد المعلومات من الحاجات الأساسية التي لا يمكن أن يستغني عنها الإنسان، وان هذه الحاجة تتزايد وتتغير كلما تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واتصاليا..الخ. فالمعلومات هي من أهم مقومات الحياة ومن ابرز ركائز التقدم الحضاري ولها ارتباط وثيق بجميع ميادين النشاط الإنساني.

المعلومات يحتاج إليها المعلم والمتعلم والعالم والباحث والفلاح والطبيب والمهندس والصحفي والعسكري والسياسي وعموم المواطنين، وكل يستخدمها ويستفيد منها في مجال علمه وعمله. إن استخدام المعلومات لا يؤدي إلى استهلاكها أو التقليل من قيمتها أو فائدتها المادية والمعنوية، بل يكون في الغالب مدعاة إلى زيادتها بإنتاج معلومات جديدة عن طريق البحث والدراسة والتحليل. وغدت المعلومات في يومنا هذا سلعة، ومن أغلى السلع، وتخضع لقوانين السوق في العرض والطلب والإنتاج والبيع والشراء والاحتكار والسرقة والتأمين إلى غير ذلك مما ينطبق على السلع المادية التي تتفوق عليها سلعة المعلومات في **أنها لا تفنى ولا تستهلك بالاستعمال، بل تنمو وتتجدد**. وعلى هذا كله أصبحت المعلومات تسمية تطلق على عصرنا وعلى مجتمعنا المعاصر؛ فسمي عصرنا ''عصر المعلومات'' ومجتمعنا ''مجتمع المعلومات'' الذي يسود فيه وعي متنام بالمعلومات وبأهميتها وضرورتها في كل مفاصل هذا المجتمع الجديد، مجتمع المعلومات، الذي تؤدي فيه المعلومات دور الزراعة في المجتمع الزراعي والصناعة في المجتمع الصناعي، وأصبحت فيه صناعة المعلومات من الصناعات الرائجة في العديد من بلدان العالم، وخاصة المتقدمة منها.

وفي قطاع الإعلام الذي يرنو الوصول إلى جميع شرائح المجتمع والتواصل معها والتأثير فيها، فأن المعلومات هي الأداة الفعالة لتحقيق هذا الهدف لأنها تشكل حلقة مهمة من حلقات الاتصال بالجماهير، فلا إعلام بدون معلومات ، ولا معلومات بالكفاية التي تسد حاجة الإعلاميين وغيرهم بدون حرية المعلومات.

☒ حق المعلومات:

للمواطن حقوق تتباين من مجتمع لآخر، فهناك حقوق أساسية لكل مواطن مثل معاملته كإنسان، وله حقوق مدنية مثل حرية التعبير والتجمع والديانة والنشر والسكن والسفر، وله حقوق سياسية كالتصويت في الانتخابات والترشيح لها. كما إن هناك حق المعلومات الذي يعطي للمواطن حق الوصول إلى المعلومات حول ما يحدث في المجتمع والدولة كي يتمكن من تشكيل رأي ما وإعطاء أحكام أفضل واتخاذ قرارات رشيدة حول ما يدور حوله من أحداث وتطورات. وان ما يحتاج المواطن من معلومات يجب أن تعبر عن حاجاته لممارسة حقوقه كمواطن، ويجب أن لا يعتمد هذا الحق على قدرة الفرد المادية أو مستواه التعليمي، أو مهارته اللغوية، أو أية عوامل أخرى قد تعيق تمتع الفرد بهذا الحق الإنساني. إن إحدى اهتمامات المجتمعات الديمقراطية هو كيفية نشر المعلومات وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع من اجل الحفاظ على وجودهم وتطوير أنماط حياتهم في العالم الذي يعيشون فيه . وفي ظل ذلك فأن من حق المواطن الإطلاع على المعلومات المتعلقة بأنشطة وأداء المؤسسات المختلفة العاملة في المجتمع وان على هذه

المؤسسات أن تتيح أمام المواطن المعلومات الكافية وان لا تكون هذه المعلومات حكرا لها أو القائمين بها أو لفئة أو لجهة دون أخرى. ومن هنا يجب أن تتسم المؤسسات بأنشطتها وأدائها بالعلنية وأن لا تكون سرا من إسرارها تحتكرها لنفسها، أي أن لا تكون المؤسسات منغلقة على نفسها بل تنفتح بالمعلومات على المجتمع، كي يطلع عليها ليعرف، ومن حق المجتمع أن يعرف والذي يعرف يستطيع أن يسهم ويبدع وينتقد ويقترح أفضل من الذي لا يعرف.

☒ حرية المعلومات:

لقد تناولت تعريفات عدة مفهوم حرية المعلومات وخاصة تلك التي وردت في قوانين حرية المعلومات للدول التي أصدرت هكذا قوانين أو تلك التي ضمنت حرية المعلومات في دساتيرها أو في مواثيق ولوائح وإعلانات المنظمات والاتحادات الدولية. ففي مبادئ وإرشادات دول الكمنويلث فيما يتعلق بالمعرفة وتعزيز الديمقراطية وردت حرية المعلومات على إنها: (**حق قانوني وساري المفعول للفرد بالحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة وأية مؤسسة تملكها الحكومة والجهات الأخرى التي تقوم بمهام عامة**). وأيمانا بحرية المعلومات والاعتراف بها على إنها حق إنساني، قام العديد من دول العالم بإصدار التشريعات الخاصة بحرية المعلومات. ففي السويد صدر قانون حرية الصحافة سنة 1766 وتضمن مبدأ إتاحة الوثائق الحكومية أمام المواطنين ومنحهم حق طلب الوثائق التي يريدوها، وفي 1789 دعا الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان إلى حرية الوصل إلى المعلومات حول الموازنة العامة. وفي 1795 تبنت هولندا إعلانا مماثلا. ولأكثر من مائة عام بقيت السويد وكولومبيا الوحيدتان بين دول العالم التي تبنت حرية الوصول إلى المعلومات كحق قانوني. وراحت دول العالم تنظر إلى النموذج السويدي وتحذو حذوه، فمثلا إن فلندة أصدرت قانون حرية المعلومات في 1951، والدنمارك في1960، وأمريكا في 1966، وهكذا توالت الدول واحدة بعد الأخرى.. إن جميع قوانين حرية المعلومات التي صدرت في العالم تتشابه بصورة عامة ويعود ذلك إلى إن القوانين التي صدرت أولا قد اتبعتها القوانين التي صدرت بعدها كنماذج ثم ظهرت لاحقا تعديلات وتحديثات ومواد لم تكن موجودة في القوانين السابقة. أنها عوامل الإبداع والتجدد التي من المفروض أن تتسم بها العصور اللاحقة وتتميز بها عن العصور السابقة. فمثلا إن القوانين الجديدة قد تطرقت إلى فقرات حول حماية خصوصية الفرد، والأمن الوطني، والأسرار التجارية، والتشهير والقذف؛ فضلا عن تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل الوصول إلى المعلومات، ونشر التقارير الخاصة بالفساد في المؤسسات الحكومية، وإجراءات ضد الجهات التي تمتنع عن إعطاء المعلومات التي يقرها القانون، وغير ذلك من الخطوات التي من شأنها أن ترتقي بحرية المعلومات إلى أفضل ما يمكن أن تكون.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبتأسيس الأمم المتحدة، بدأت حرية المعلومات تنتشر بصورة واسعة، وبدأت المنظمات والاتحادات الدولية والدول تصدر تشريعات وإعلانات ولوائح ومواثيق حول الوصول إلى الوثائق والمعلومات مما تملكه المؤسسات الحكومية وحتى الخاصة منها. فالمادة(19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 دعت بان لكل شخص حق البحث عن المعلومات واقتنائها. وفي قمة الأرض التي نظمتها الأمم المتحدة دعا إعلان ريو حول البيئة والتنمية في المادة العاشرة الدول **إلى تسهيل وتشجيع الوعي والمشاركة من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات** البيئية وجعل هذه المعلومات متاحة بصورة واسعة. وفي 1979 أوصى البرلمان الأوربي إلى مجلس الوزراء بدعوة الحكومات لتبني قوانين الوصول الحر إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة. وفي 2002 وافق مجلس الوزراء الأوربي على توصية الدول الأعضاء حول حرية المعلومات التي نصت على إن أي مواطن من الدول الأعضاء له حق الإطلاع على وثائق البرلمان الأوربي، والمجلس والمفوضية.

وقد تبنت كل دولة من دول الاتحاد قواعد حول الوصول الحر إلى المعلومات. وفي ميثاق الاتحاد الأفريقي حول مكافحة الفساد والذي تبناه الاتحاد في 2003 نصت المادة(3) منه على إن كل دولة تتبنى تشريعات وإجراءات لضمان حق الوصول إلى المعلومات المطلوبة للمساعدة في مكافحة الفساد والأفعال ذات العلاقة به. كما إن منظمة الدول الأمريكية قد اعترفت رسميا بأهمية حرية المعلومات. ففي 2004 اتخذت الجمعية العامة قرارات تدعو الدول الأعضاء لسن قوانين حرية المعلومات. وقد توجت هذه الدعوة بالمادة (13) من اللائحة الأمريكية لحقوق الإنسان التي نصت على إن كل مواطن له حق الاعتقاد والتعبير، وان هذا الحق يتضمن حرية البحث عن المعلومات واستقائها وبثها بغض النظر عن الحدود الجغرافية سواء بالطرق الشفوية أو المكتوبة أو المطبوعة أو على شكل أعمال فنية أو خلال أية وسيلة يختارها المواطن.

أما الميثاق العربي حول حقوق الإنسان الذي أقر في اجتماع قمة تونس 2004 فقد نصت المادة (32) منه على إن الميثاق الحالي يضمن حق المعلومات وحق حرية الرأي والتعبير واستقاء المعلومات وتلقيها وبثها بأية وسيلة بغض النظر عن الحدود الجغرافية. إن هذه المادة مقاربة للمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وقع الميثاق عدد من الدول لكنه لم يوضع

الجدير بالذكر إن اغلب دول العالم أضحت تعترف بحرية المعلومات كوسيلة للحداثة وخاصة بعد التطورات الهائلة في تقنيات المعلومات والاتصال التي جعلت من العالم قرية صغيرة، بل شاشة صغيرة، إضافة إلى ما تقدمه الانترنت من تسهيلات في الحصول على المعلومات وبثها بشكل لم يسبق له مثيل وآلاتي أعظم. وكمثال على قوانين حرية المعلومات نورد ما جاء في قانون الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1997 الذي ينص على انه من 21 نيسان 1998 كل مواطن له الحقوق الآتية:-

- ✓ حق الحصول على المعلومات التي يطلبها مما تحتفظ به الإدارات الحكومية.
- ✓ حق الحصول على المعلومات الشخصية المحفوظة عن المواطن لغرض تصحيحها أو تحديثها عندما تكون مثل هذه المعلومات ناقصة أو غير صحيحة أو مضللة.
- ✓ الحق لإعطاء المواطن أسباب اتخاذ أي قرار بحقه، من قبل الهيئات العامة التي تصدر القرار.

☒ أهمية حرية المعلومات والحاجة إليها:

حرية المعلومات حق إنساني تتوقف عليها حريات وحقوق عديدة أخرى، وفعاليات مجتمعية وسياسية واقتصادية واتصالية وعلمية. فحرية الصحافة، مثلا، تبقى منقوصة بدون حرية المعلومات، والبحوث والدراسات تتعرقل وربما تفشل لغياب التدفق الحر للمعلومات التي يحتاجها الباحثون، والقرارات لن تكن سليمة ما لم يحصل صانع القرار على كفايته من المعلومات التي يحتاجها. وفي هذا نستعرض المجالات التي تتبين فيها أهمية المعلومات والحاجة إليها، وهي:-

- **المشاركة والوعي الديمقراطي:**إن حرية المعلومات جوهرية لمشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية التي تستند على قناعته. وعليه فان هذه القناعة تدعو الحكومة لان تجعل المواطنين على بينة من نشاطاتها والاعتراف بحقهم في المشاركة. إن المواطن لا

يستطيع أن يشارك فعلا في العملية الديمقراطية إلا عندما تتوفر له المعلومات حول فعاليات وسياسات الحكومة. إن إدراك المواطن للأسباب وراء اتخاذ أي قرار من قبل الحكومة يزيد من دعم المواطن لذلك القرار ويقلل من سوء الفهم وعدم القناعة، وتزداد بذلك الثقة بالحكومة. لذا فالمجتمع يحتاج إلى حرية المعلومات لأهميتها في تفعيل مشاركة المواطن في العملية الديمقراطية وتعزيز الوعي الديمقراطي بين أفراد المجتمع مما يقوي البناء الديمقراطي في البلد.

- **حماية حقوق المواطن الأخرى :**إن قوانين حرية المعلومات تسهم في تفعيل تطبيق العديد من القوانين التي تكفل الحقوق الاقتصادية والسياسية وغيرها. ففي الهند، مثلا، ساعدت حرية المعلومات في تحسين توزيع الحصص الغذائية من خلال الكشف عن تلاعب الوكلاء في تجهيز المواد المدعومة من الحكومة إلى المواطنين الفقراء. وقد نتج عن هذا تغييرات ملموسة في نظام التوزيع لضمان حصول الموطنين المشمولين على المواد غير منقوصة وحصول الوكلاء على أجور مجزية. كما إن حرية المعلومات قد ساعدت في دفع الموظفين للاستجابة إلى مشاكل الناس في الخدمات . وفي تايلند رفضت إحدى المدارس قبول طالبة فيها مما دفع الأم إلى المطالبة بنتائج امتحان المفاضلة في القبول، وعندما رفض طلبها قدمت شكوى إلى مفوضية المعلومات وحصلت على المعلومات التي طلبتها، ومن خلالها ظهر إن أبناء المتنفذين قد تم قبولهم في المدرسة بالرغم من حصولهم على درجات واطئة في امتحانات المفاضلة. ونتيجة لذلك أصدر مجلس المدينة أمرا يلزم جميع المدارس بقبول الطلبة بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو الجاه أو المركز الوظيفي . إن هذا يعني حماية حقوق الأم وابنتها بوجود حرية المعلومات. إن حرية المعلومات تساعد المواطن على معرفة الامتيازات والخدمات التي يستحقها وفيما إذا كان يتمتع بالقدر الصحيح منها من خلال التزود بالمعلومات التي تقرها حرية المعلومات.

- **تحسين أداء المؤسسات الحكومية:**إن حرية المعلومات تحتم على متخذي القرارات أن يعلنوا قراراتهم للمواطنين والأسباب التي دعت لاتخاذ القرارات وان تكون الأسباب واقعية ومبررة. في استراليا، مثلا، لاحظت مفوضية إصلاح القوانين بأن قانون حرية المعلومات قد أثر تأثيرا واضحا على طريقة صناعة القرارات في مؤسسات الدولة، وان هذا القانون قد نبه صناع القرار إلى الحاجة لإسناد القرارات على عوامل واقعية وتوثيق طريقة صنع القرار. وفي هذا لا يعتبر أي نظام حكم انه ديمقراطي بحت ما لم يتضمن قانون حرية المعلومات كونه أداة لتطوير العملية السياسية وبالتالي يقود إلى حكومة أفضل والى استقلالية البلاد، وتقوية العلاقة بين المؤسسات والأفراد.

- **مكافحة الفساد:**تعتبر حرية المعلومات أداة رئيسية في مكافحة الفساد والأخطاء التي تقع في الحكومة كسوء استخدام السلطة. إذ بوسع الصحفي الذي يعمل في مجال الصحافة الاستقصائية، والمنظمات غير الحكومية الاستفادة من حرية المعلومات لكشف حالات الفساد والمساعدة على اجتثاثها. ففي الهند، مثلا، استفاد ناشطون من قانون حرية المعلومات في الحصول على معلومات حول مشاريع الأشغال العامة وكشف المبالغ المدفوعة، وكانت النتيجة كشف حالات عديدة كانت فيها المدفوعات الفعلية اقل من المبالغ المسجلة والتي تم صرفها لأشخاص متوفين وعلى مشاريع وهمية. إن حرية المعلومات تعد شرط أساسي للشفافية وتسهيل عملية قيام المواطن بخيارات مستندة على المعلومات وحمايته من سوء الإدارة والفساد.

- **حرية الصحافة:**تمثل حرية المعلومات القاعدة الأساسية التي تستند عليها حرية الصحافة وارتقائها وديمومتها. إن حرية الصحافة تبقى منقوصة بدون حرية المعلومات، فالمعلومات هي المعين الذي يجب أن لا ينضب للصحافة تستقي منه ما شاءت كي تكون صحافة حرة. فلا صحافة بدون معلومات، ولا تدفق حر للمعلومات بدون حرية المعلومات يقرها ويدعمها ويحميها القانون.

- **حق الاتصال:**حق الاتصال هو حق الفرد في الحصول على المعلومات والإطلاع على تجارب الغير وحقه في التعبير وإيصال الحقائق للآخرين، والاتصال بهم ومناقشتهم، وهو في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والمشاركة والحوار لفهم ظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولحق الاتصال صلة وثيقة بتكوين شخصية الفرد وتطوره وحركته في فضاءات الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية. ومن هذا يتبين إن ممارسة حق الاتصال تعتمد على التدفق الحر للمعلومات ، وان حرية المعلومات هي امتداد لحق الاتصال وحرية التعبير.

☒ عوائق حرية المعلومات:

رغم من كل التطورات التي تحققت في حرية المعلومات لا تزال هناك عوائق تقف حائلا أمام التدفق الحر للمعلومات. وتنطوي هذه العوائق على:

- ثقافة السرية وسوء استخدام الخصوصية، وكثرة الممنوعات بحجة السرية أو الاستثناءات.

- العائق القانوني الذي يتمثل في غياب قوانين حرية المعلومات، فبالرغم من الزيادة في البلدان التي أصدرت قوانين حرية المعلومات والتي أصبحت شائعة في العالم لا زال الكثير من البلدان يفتقر لها.

- العائق المؤسساتي الذي يعني فقدان التقاليد المؤسساتية في الانفتاح على المجتمع في المعلومات. إن ثقافة الانفتاح ليست سهلة أمام ثقافة الانغلاق التي مارستها الحكومات لعقود من الزمن. ومن هنا فعلى الأوساط الحكومية أن تعي بان المعلومات التي تحتفظ بها هي ملك المجتمع وان المواطن له الحق في الحصول على ما يحتاجه منها.

- الافتقار إلى نظم معلومات قادرة على جمع المعلومات وتحليلها وخزنها وتدفقها وبما يتلائم وعصر المعلوماتية. إن العديد من البلدان يعاني من النظم المتخلفة التي تقوض كل الجهود الرامية إلى الحصول على المعلومات، وبهذا لا تبقى قيمة لحرية المعلومات حتى بوجود القوانين التي تضمنها.

- عدم تطبيق القوانين بسبب وضعها على الرفوف أو تبقى محفوظة في أدراج المؤسسات مما يؤدي إلى الفشل في تطبيقها بصورة صحيحة أو يساء استعمالها. ففي البوسنة، مثلا، يوجد أحسن قانون لحرية المعلومات في العالم إلا انه لا يطبق إلا نادرا. وفي ألبانيا هناك استخدام قليل لقانون حرية المعلومات لان لا المواطن ولا الأوساط الحكومية تفهم القانون وتدركه.